الوسط» المقترح، وعرض اقتراحاً مضاداً يعطي اسرائيل، للعام الجاري، ثلثمئة مليون دولار، بدلاً من مبلغ المليار دولار الذي اقترحه «الحل الوسط». لكنه أوضح ان اقتراح الادارة يسمح للرئيس الاميركي بوقف الضمانات، اذا ما استمرت اسرائيل في بناء الوحدات السكنية في الارض المحتلة. وان اقتراح ليهي ـ كاستين «غير مقبول، كونه لا يعطي الادارة [الاميركية] المرونة الكافية لوقف المساعدات». وأضاف ان الرئيس الاميركي أبلغ الى عضوي مجلس الشيوخ انه «سيستعمل حق النقض (الفيتو) ضد القانون حول ضمانات القروض، اذا ما أُقرّ كما هو في الحل المقترح». وأكّد ان الادارة لاتزال راغبة في التفاوض مع الكونغرس على هذه القضية» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، كرّرت الناطقة باسم وزارة الخارجية موقف الادارة الاميركية المبدئي، وهو ان المستوطنات الاسرائيلية، تشكّل عقبة في وجه السلام. وقالت ان اقتراح الادارة يؤمن لاسرائيل نحو عشرة مليارات دولار لمدة ست سنوات. ولكنه يشترط ان يكون للرئيس الاميركي الحق في تجميد ضمانات القروض اذا بدأت اسرائيل نشاطات بناء جديدة في الارض المحتلة، باستثناء نشاطات البناء التي كانت قائمة في الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي. وأضافت، ان اقتراح الادارة يؤمن لاسرائيل، مقدماً، مبلغ ثلثمئة مليون دولار، على ان يُربط باقي المبلغ المطلوب بعدم قيام أي عملية بناء لمساكن جديدة، باستثناء تلك التي بوشر بها. وقالت ان الاقتراح يسمح لاسرائيل بمتابعة عملية البناء لمدة تراوح بين ١٢ و١٨ شهراً. وانه ينصّ على ضرورة توصّل واشنطن وتل ـ أبيب الى اتفاق في شأن ماهية أعمال البناء المطلوب اكمالها. ويعطي الرئيس الاميركي حرية تعليق البرنامج، اذا بدأت الحكومة الاسرائيلية عمليات بناء مساكن غير متفق عليها، كما يعطي الاقتراح الاميركي الحق في توزيع دفع ضمانات القروض، بشكل يسمح لواشنطن بالاستمرار في مراقبة نشاطات بناء المساكن، ويكون لها الحق في وقف الضمانات، اذا باشرت اسرائيل في بناء مساكن جديدة بعد الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

وكان من الطبيعي، في ضوء ذلك، ان تصعّد الحكومة الاسرائيلية من لهجتها ازاء الادارة الاميركية. فقد رأى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في ما اعتبر خطوة تصعيدية في المواجهة الاميركية ـ الاسرائيلية في شأن ضمانات القروض وربطها بايقاف الاستيطان في الارض المحتلة، ان مجرد اثارة واشنطن قضية المستوطنات قد يصبح «عقبة في وجه السلام في الشرق الاوسط». ولاحظ ان ليس سراً القول ان هنالك، الآن، خلافات في الرأي بين واشنطن وتل ـ أبيب. وأشار الى ان الادارة الاميركية تطلب من اسرائيل «التخلّي عن حق اليهود العيش في [الارض المحتلة]، وتطلب منّا التخلّي عن عنصر أساس من عقيدة اسرائيل الامنية كثمن للمساعدات الانسانية... وهذا ما لا نستطيع القبول به» (**نيويورك تايمز**، ١٩/٣/١٩٩٢).

بيد ان الادارة الاميركية لم توصد الباب في وجه خيار «الحل الوسط»، لكنها، في الوقت عينه، لم تشرّعه. هذا، على الاقل، ما أكّده الناطق باسم البيت الابيض، حين أشار الى ان الادارة لاتزال مهتمة بالتوصل الى اتفاق مع الكونغرس في شأن ضمانات القروض، وانها تفاوضت، منذ كانون الثاني (يناير) الماضي، مع اسرائيل والكونغرس من اجل التوصّل الى برنامج لمساعدة الاستيعاب يسدّ حاجات اسرائيل، وينسجم مع سياسة واشنطن. وقال: «نعتقد اننا اذا قدّمنا ضمانات قروض جديدة الى اسرائيل فيجب ان نحصل على تطمينات، بأن هذه الاموال ستستعمل بشكل منسجم مع السياسة الاميركية لفترة ما بعد العام ١٩٦٧، وبالتحديد ان المستوطنات عقبة في وجه السلام». وأضاف ان الادارة تعتقد ان التمسّك بهذا المبدأ هام في الوقت الحاضر، خصوصاً أن عملية السلام جلبت، في النهاية، اسرائيل وجيرانها العرب الى المفاوضات المباشرة (**المصدر نفسه**).

هذه النبرة، بما انطوت عليه من استياء ورفض للسياسة الاسرائيلية الحالية، جعلت العديد من المحللين يتساءل عمّا اذا كانت الازمة القائمة بين واشنطن وتل ـ أبيب عابرة، أم انها مؤشر على تغيّر جذري في العلاقات بينهما، وان تلك العلاقات دخلت مرحلة جديدة مختلفة عنها في أي وقت مضى؟

تعدّدت الاجابات عن هذا السؤال. البعض رأى ان الازمة، وان كانت في بعض جوانبها